هنّأ ملك البحرين بمناسبة انطلاق حوار التوافق الوطني

الخرافي: الحكومة والمجلس وجهان لعملة واحدة وقاعة عبدالله السالم المكان الحقيقي للعمل الهادف والبنّاء

أكد رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي ضرورة التزام السلطتين التشريعية والتنفيذية باختصاصاتهما وعدم تعدي سلطة على صلاحيات السلطة الاخرى، مشددا على ان قاعة عبدالله السالم هي المكان الصحيح لطرح وجهات النظر وحسم الملفات والقضايا والقوانين في وقت بارك الرئيس الخرافي الجولة الخليجية التي يبدؤها سمو رئيس الوزراء غدا (اليوم) متمنيا ان تحقق النتائج الايجابية المرجوة منها.

ووصف الرئيس الخرافي في مؤتمر صحافي عقده في مجلس الامة امس عشية مغادرته البلاد لقضاء اجازته الخاصة جولة سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الخليجية بانها زيارة شقيق الى اشقائه، مؤكدا انها تجسد المحبة والتعاون بين الاشقاء الذين يسعدهم مثل هذا التقارب الذي سيأتي بالخير على دول المنطقة.

واذ تمنى الخرافي التوفيق لسمو رئيس الوزراء فانه اكد اهمية مثل هذه الزيارة، فنحن في حاجة الى التشاور والحوار والتواصل فيما بيننا، ونحن نسعد عندما يكون هناك تشاور وتواصل بين قيادات دول الخليجي.

وعن تقييمه لدور الانعقاد الاخير، قال الخرافي اذا قلت اننا كنا على وئام فلن تصدقوني ولكن اعتقد ان على السلطتين العمل في اطار صلاحياتهما، وعلى كل سلطة احترام اختصاصات السلطة الأخرى وللبرلمان دور في الرقابة والانتقاد والبحث عن مجالات الخلل لاصلاحها، وبامكان المجلس القيام بهذا الدور من خلال التعاون والحرص على التوصل الى النتائج الايجابية فنحن ابناء بلد واحد ووجهان لعملة واحدة، وعلينا الاستفادة من لجان المجلس في مناقشة ما قد نختلف عليه كي نتوصل الى النتيجة المرجوة.

وسئل عن الانتقادات الموجهة الى رئاسة المجلس في ادارة الجلسات باعتبارها مساهمة في عدم الوئام بين السلطتين فاجاب هذا انتقاد ومن حقك ان تقوله وانا لا استطيع ان اتحدث عن رئاستي للجلسات، لكن في النهاية انا بشر، والكمال لله وقد تكون هناك اخطاء نائب مثلا موقفا مني اذا لم اسمح بطرح مواضيع او قوانين لا مجال لعرضها طبقا للائحة كما حصل في الجلسة الختامية.

رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي متحدثا للصحافيين أمس

وسئل عن اصرار البعض على المطالبة بعدم استمرار الشيخ ناصر المحمد في رئاسة الوزراء رغم تجاوزه طلبين بعدم التعاون وفيما ان كانت هذه المطالبات في اطارها الطبيعي، فاجاب ان قاعة عبدالله السالم هي المكان الصحيح لاي وجهة نظر يرغب النواب في طرحها، فهنا يمكن ان نعرف حجم التأييد او الاعتراض على اي وجهة نظر، اما استخدام عبارات «ارحل - تغيير - نريد التغيير» فيبقى هذا حق لكن العمل الجاد والهادف والبناء يكون داخل قاعة عبدالله السالم ، وفي القاعة نعرف ما تريده الاكثرية ولابد ان يتم احترام الرأي، والرأي الآخر فهذه هي الديموقراطية. فقد انتهى وقت فرض الرأي بطريقة ارهابية، واصبح هذا عديم الجدوى ولن يقودنا الى نتيجة ومن واجبنا الحفاظ على الديموقراطية والمؤسسة التشريعية، وعلى ثقة المواطنين فينا، فمجلس الامة ليس معينا بل منتخبا ويفترض علينا تقدير ثقة المواطنين فينا وان نحترم وجهات النظر التي تطرح داخل المجلس.

لسنا في حرب حتى نأخذ هدنة ولكن علينا مجلساً وحكومة الاستفادة من العطلة الصيفية

الدستور ليس قرآنا منزلاً وإجراءات تعديله معروفة

وحول الرسالة التي يريد ايصالها الى الحكومة قال الخرافي نحن لسنا في حرب حتى نأخذ هدنة ولكن اتمنى من اعضاء الحكومة ان يستفيدوا من العطلة الصيفية وهذه فترة طويلة وان يأخذوا بعين الاعتبار المواضيع الكثيرة التي اثيرت في الدور الماضي ويستفيدوا من كيفية معالجتها ويستفيدوا ايضا من الاستجوابات التي طرحت والمواضيع التي اثيرت في هذه الاستجوابات وهناك اشياء كثيرة بالامكان ان يرجعوا اليها لاسيما فيما يتعلق بموضوع التنمية والتحضير لهذا البرنامج ومناقشته في الدور المقبل.

وكذلك برنامج الحكومة والذي يجب ان يكون بطريقة غير انشائية ومواضيع كثيرة تستطيع الحكومة ان تستثمرها خلال هذه الفترة وتستغلها لصالح المواطنين وايضا وان كنا نحن في اجازة كنواب فان اللجان البرلمانية تعمل وعلينا ان نستفيد من هذه الفترة في دراسة القوانين والمواضيع الموجودة لدينا دراسة متأنية بعيدة عن الارتجال والاستعجال ونأمل ان نأتي للدورة المقبلة بروح متفائلة وفي النهاية نحن ابناء بلد واحد والواجب ان نحرص على ديرتنا.

وحول عدم اجابة الحكومة عن الاسئلة البرلمانية قال الخرافي لقد اشرت في كلمتي في الجلسة الختامية الى موضوع الاسئلة البرلمانية وطالبت الحكومة بالرد على الاسئلة التي توجه اليها من قبل النواب واستمعت الحكومة لكلمتي هذه وآمل ان تستغل فترة الصيف في الاجابة عن هذه الاسئلة.

وعن بعض المطالبات بتعديل الدستور اكد الخرافي ان الدستور ليس قرآنا منزلا غير قابل للتعديل واجراءاته الدستورية معروفة ومن حق اي انسان من خلال شروط التعديل ان يتقدم بالتعديل وليس من حق اي احد ان ينتقد فيما يتعلق بوجهة النظر الخاصة بتعديل الدستور، والدستور نفسه سمح بالتغيير بعد خمس سنين ونحن الان نتحدث بعد اكثر من اربعين سنة ووضع الدستور شروطا والاعداد المطلوبة للتغيير وعندما يتقدم احد بتعديل للدستور فهذا لا يعني ان التعديل مقبول وارجو الا نبالغ في الحرص اذا تكلم احد عن التعديل والاعتقاد ان هذا الأمر اصبح قائما فالارهاب الفكري زال وولّى ولم يعد امامنا الا ان نؤمن بالديمقراطية الصحيحة والاسلوب الديموقراطي الصحيح البعيد عن الصراخ والتأجيج وبعيد عن اعطاء فكرة بأن من يرفع الصوت العالي هو على حق او يقول انني رافع صوتي من آلام غيري.

وحول قضية ميناء مبارك والاعتراضات العراقية على انشائه قال الخرافي اي خلاف بين الكويت والعراق لا يعيب، مذكر بانه ولحرص الكويت والعراق على التعاون فقد اوجدنا لجنة مشتركة واذا كان هناك شيء يجب الا نتيح الفرصة لتضخيم هذه المشكلة او اي مشكلة قد تطرأ فمكانها هو اللجنة المشتركة وشرح الخلاف من خلال هذه اللجنة وانا على ثقة بحرص الطرفين على التوصل الى النتائج الايجابية وعدم اتاحة الفرصة لمن يرغب بالفتنة او اثارة البلبلة فيما بين الكويت والعراق.

وحول آفاق الحوار الوطني في البحرين قال الخرافي من محاسن الصدف انني ارسلت اليوم رسالة لجلالة الملك أهنئه على هذه المبادرة ورسالة لزميلي رئيس مجلس النواب البحريني اهنئه على الثقة التي وضعها فيه جلالة الملك لترؤس لجنة الحوار الوطني واعتقد بان هذه خطوة مباركة وفي الطريق الصحيح وانا على يقين بان البحرين وشعب البحرين في كل اطيافه سيحرص على هذه المبادرة وآمل بان يكون هذا هو الاسلوب الذي يوصل البحرين لنتيجة.

وحول معاناة الاعلاميين والصحافة في مجلس الامة قال الخرافي ان ايماني بالصحافة من منطلق ايماني بالحرية التي يجب ان تتمتع بها الصحافة ولذلك سنساهم في دورات عن اللائحة لمساعدة الاعلاميين.

من جهة اخرى بعث رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ببرقية الى صاحب الجلالة حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، بمناسبة افتتاح جلسة حوار التوافق الوطني.

وقال الخرافي في برقيته: «يطيب لي وأنا أترقب بعين الحرص والمحبة أحوال مملكة البحرين الشقيقة، وأنباء افتتاح جلسة حوار التوافق الوطني التي دعوتم إليها بقلب مفتوح وفكر يتطلع الى مصلحة الوطن والمواطنين وقيادتهم الى شواطئ آمنة مستقرة تعلوها سماء الوفاق والتفاهم والمحبة ونبذ روح الفرقة والاختلاف، أن أرفع أكف الضراعة الى المولى عز وجل، داعيا لجلالتكم ان تكلل خطاكم بالنجاح وتؤتي هذه المبادرة المباركة ثمارها المرجوة ويلوح فجر الأمان والاستقرار والرخاء سماء وطنكم، حفظ الله مملكة البحرين الشقيقة وملكها وشعبها من كل مكروه.

كما بعث الخرافي ببرقية مماثلة الى رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين خليفة بن احمد الظهراني بمناسبة تكليفه برئاسة حوار التوافق الوطني.

الدقباسي يناشد المنظمات الدولية التدخل لوقف انتهاك حقوق الإنسان

غادر رئيس البرلمان العربي علي الدقباسي أمس متوجها الى القاهرة، حيث يعقد مكتب البرلمان العربي اجتماعا يناقش فيه عددا من القضايا المالية والإدارية التي من شأنها الارتقاء بعمل البرلمان.

ومن المنتظر ان يلتقي الدقباسي أمين عام جامعة الدول العربية نبيل العربي ويبحث معه المستجدات على الساحة العربية، كما ينتظر ان يلتقي مع السفير الإيراني في القاهرة بناء على طلب الأخير للتمهيد للحوار البرلماني العربي - الإيراني.

علي الدقباسي

وشدد الدقباسي على ضرورة تعزيز الحريات واحترام حقوق الإنسان وعدم السماح بمزيد من التدهور في الشأن العربي ووقف ما يحدث من ممارسات قمعية في بعض الدول التي انتفضت شعوبها للمطالبة بالحرية والعدالة.

وقال ان الأوضاع غير الإنسانية التي تشهدها اليمن وليبيا وسورية لا يمكن ان تستمر، مشددا على ضرورة نهوض جامعة الدول العربية بدور فاعل في إنهاء هذه الأزمات بما يحقق العدالة للشعوب المظلومة اذ لا يعقل هذا الصمت من المنظمة التي يجب ان تمثل تطلعات الشعوب العربية لا ان تلوذ بالصمت إزاء القمع الذي نشهده عدد من الدول.

وأكد الدقباسي ان الحاجة باتت ماسة الى دور حقيقي للمؤسسات التي تمثل العرب لتحقيق ما يطمح إليه الشارع العربي في ظل التطورات الأخيرة، لاسيما انه لم يعد مقبولا الاكتفاء باللقاءات البروتوكولية من دون اتخاذ خطوات عملية تلامس تطلعات الشارع في عصر الربيع العربي، متمنيا ان تدرك الحكومات العربية الواقع الجديد للأمة الذي لم يعد يستوعب طرق الحكم الاستبدادي وتهميش الشعوب والافتئات على حقوقهم وحرياتهم.

وبين انه سبق ان ناشد المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان التدخل لوقف عمليات انتهاك حقوق الإنسان الحاصلة في الوطن العربي التي يندى لها الجبين.

مخلد يطالب الساير بزيادة عدد مراكز طب الأسنان بمنطقة حولي

أوضح النائب مخلد العازمي ان أهالي الاطفال دون سن الخامسة يعانون من الازدحام الشديد على اقسام طب الأسنان بالمستوصفات، الأمر الذي يضطرهم للتوجه الى قسم الأسنان في المستشفى الأميري والذي يواجه بدوره عجزا شديدا في تقديم خدمات الرعاية الطبية والعلاجية في هذا التخصص للأطفال، حيث لا يوجد به سوى سبعة متخصصين يعالجون ما يجاوز عدة آلاف من المرضى من المترددين على المستشفى، خاصة ان هذا التخصص يحتاج لخبرات متخصصة له.

مخلد العازمي

وأضاف ان هذا الازدحام فضلا عما يسببه من معاناة على أولياء الأمور والأطفال المرضى فإن انتظار الدور لمقابلة الأطباء وكذلك الانتقال من منطقة حولي الى المستشفى الأميري الذي يوجد به قسم واحد لعلاج الأسنان للأطفال يسبب مخاطر لا يمكن الوقوف امامها دون حل سريع وحاسم لها يخفف من معاناة المواطنين والمرضى، مطالبا وزير الصحة بان يوجه الاهتمام والعناية للمبادرة الى انشاء مراكز طبية او وحدات علاج متخصصة لطب الأسنان للأطفال سواء مراكز أسنان مستقلة او ملحقة بالمستوصفات لتقديم الخدمات الصحية والعلاجية للمرضى. وأشار العازمي الى ان المستشفى الأميري يعاني كذلك من تكدس المرضى والمراجعين إذ يواجه اعدادا متزايدة من المرضى في ظل النقص في عدد الأطباء والأطقم الطبية المتخصصة في طب الأسنان للأطفال اضافة الى الأجهزة المعاونة، الأمر الذي يجب ان يكون موضع اهتمام الوزارة والعمل على ايجاد حل سريع له ايضا.

النملان يقترح إنشاء مناطق صناعية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية

قدم النائب سالم النملان اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: تقع الكويت في مؤخرة الدول الخليجية من حيث الانتاجية، وبفارق كبير عن أي دولة خليجية، مما يدعو الى اعادة النظر في السياسة الصناعية المتبعة في البلاد، مشيرا الى ملياري دينار استثمارات صناعية هجرت الكويت، ومما يعرقل مسيرة الاستثمارات الصناعية عدم امتلاك الحكومة استراتيجية واضحة لمستقبل الصناعة في البلاد، بل كانت جميع الخطط للنهوض بالصناعة تسير بالصدفة، وقياسا على ذلك العديد من القوانين وهذا كله انعكس على الصناعة والصناعيين.

سالم النملان

ونص الاقتراح على التالي:

1 - توفير مناطق صناعية تكون قريبة من موانئ التصدير ومتصلة بشبكة نقل جيدة، 2 - انشاء مدن صناعية لاستقطاب رؤوس الأموال الكويتية والأجنبية.

3 - تطوير قوانين الصناعة لتواكب التطور العالمي المتلاحق في مجال الصناعة،

4 - التزام الحكومة بمنح المستثمرين أراضي لإقامة المشروعات عليها، وان يقوم البنك الصناعي بدوره في تمويل المستثمرين وتخفيض الفائدة لتشجيع المستثمرين الكويتيين، والعمل على سهولة الوصول من وإلى المناطق الصناعية والمراكز الإدارية والتجارية.

REQUIRED

CTC Grade I Construction Company requires the following staff :

CONSTRUCTION MANAGER

(Degree in Civil Engineering)
Min exp 15 yrs

CIVIL FOREMAN

Min exp 8 yrs

Experience With KOC preferable

Send CV by email to :
asco@qualitynet.net

خلال ندوة «لماذا سقط الكادر؟» في مقر كتلة العمل الشعبي بمنطقة المنقف أمس الأول

نواب: كادر المعلمين قضيتنا الأولى وإقراره أصبح مؤكداً في الجلسة الافتتاحية

أكد عدد من نواب مجلس الأمة إصرارهم على إقرار كادر المعلمين ورفضهم لرؤية وزير التربية أحمد المليفي الخاصة بربط مكافأة المعلمين بالأداء، لافتين الى أن مسألة إقرار الكادر ليست سوى مسألة وقت، وستكون هي القضية الأولى على جدول أعمال مجلس الأمة في جلسته الافتتاحية. فقد طالب النائب حسن جوهر بأن تحظى قضية المعلمين بالأولوية من الحكومة والنواب ومؤسسات المجتمع المدني، مشددا على ضرورة إعادة الصفوف للتصدي لقضية كادر المعلمين مع مطلع دور الانعقاد المقبل. وقال جوهر في ندوة «لماذا سقط كادر المعلمين؟» التي أقامتها كتلة العمل الشعبي مساء أمس الاول في مقرها بمنطقة المنقف إن الكادر نجح ولم يسقط على الرغم من تغير قناعات البعض، وخرجنا برقم 42 وهو صعب يحمل دلالة ورسالة للحكومة أن عليها احترام الإرادة الشعبية، وإلا متى تحترم؟

وأضاف أن قضية المعلمين يجب أن تبتعد عن السياسة والمعادلات، ويجب ألا تكون عرضة للمساومات، مشيرا إلى أن لدينا رؤية مختلفة عن الحكومة، خاصة ان الكادر لا يحظى بأولوية لديها، ففي السابق ومنذ عام 1996 وحتى اليوم أقر أكثر من 40 كادرا أغلبيتها بجرة قلم من الحكومة وعلى مستوى الخدمة المدنية الذي نادرا ما يجتمع وهو المهيمن على الوظائف الإدارية، وهو حتى آخر اجتماع له بعد سنة من الإهمال وبجرة قلم وخلال ساعة أقر 17 كادرا، مما يولد انطباعا بأن كادر المعلمين لم يكن في أولويات الحكومة يوما من الأيام.

وأشار إلى أنه مع زيادة الضغوطات والتفاعلات وتحرك جمعية المعلمين وأخذ الأمر هذا الزخم، بدأت الحكومة ترفع الشعارات وتعيد الحسابات وتغلف الموضوع بإطار ظاهره الرحمة، إلا أن هناك شكا في هذه النوايا، لافتا إلى أن الوزير المليفي رفع عنوانا جميلا «ربط المكافأة بمستوى الأداء» وهو بمنتهى المثالية وفي صميم العمل المخلص، متسائلا: يا معالي الوزير هذه رؤيتك لا يمكن أن تسيد الموقف بدون مراجعة للعملية التعليمية لاسيما أنك جديد في الوزارة، فقد استعجلت في إصدار مثل هذا التقييم، أما إذا كان مثل هذا القرار مؤسسيا نابعا من الإدارة التربوية، فأين كانت هذه الرؤية من التحرير حتى الآن؟ فالقيادات هي نفسها منذ التحرير وحتى الآن، وأين كانت طيلة هذه المدة؟

النائبان د. حسن جوهر وخالد الطاحوس يشاركان في ندوة كادر المعلمين بمقر كتلة العمل الشعبي (أنور الكندري)

جوهر: يجب إبعاد قضية المعلمين عن المساومات والمعادلات السياسية

البراك: نتمنى إقرار كادر المعلمين بدون أصوات رولا ومعصومة وسلوى

الطاحوس: الحكومة تقدم حلولاً لا تستطيع تطبيقها والمليفي أقسم إنه مع كادر المعلمين

وقال إن الحكومة خلال السنتين الأخيرتين وفي الفصل التشريعي الحالي هناك إصرار من قبل اللجنة المالية في المجلس لإعادة النظر في الرواتب والتوصيف الوظيفي ومراجعة الأجور مقارنة بدول الخليج، وحتى الآن لم تحرك الحكومة ساكنا، ولو كانت جدية فيها لكنا انتهينا من القضية، وقطعنا شوطا كبيرا.

وأضاف أن على المليفي أن يضع في اعتباره أن مبادرته هذه بعد أن أعلن نتائج الثانوية بكل فخر واعتزاز أن نسبة النجاح 92٪ أفلا تثق في هذه النسبة لإخوانك وأخواتك شريحة المعلمين، أليست مؤشرا على نجاحهم؟

ولفت إلى أنه اقترح على المليفي في قضية التقييم أن المفترض أن تكون هيئات التقييم جاهزة ومعدة حتى تقدم مبادرتك، أما ان تقول أن هذه فكرتي فمتى ستنشئ الهيئات وما آليات هذه الهيئات والأجهزة التي تقيم الأداء، وهل هي مستقلة عن التربية، وهل ستأخذ في الاعتبار النمطية العالمية في التقييم؟ ولماذا لم تؤسس مثل هذه المنظومة ثم سوقت الفكرة؟

وقال: يجب أن تراجع الحكومة عقليتها في إدارة شؤون البلد وإيجاد مصادر جديدة للطاقة لنكون في مصاف الدول التي تحترم نفسها وتجعل من شعار التنمية المستدامة شعارا حقيقيا.

من جهته أكد النائب خالد الطاحوس أن هذا الكادر أصبح قضية رأي عام بالنسبة للشارع الكويتي، نظرا لأهمية المعلم، والدور الكبير الذي يلعبه في إحدى مؤسسات الدولة وهي المؤسسة التعليمية.

ولفت إلى أن المعلم يلعب دورا كبيرا، يفترض أن تقابل نتائجه بدعم مادي، فالتعليم من المهن الشاقة مثل القطاع النفطي، فهو يؤهل مخرجات للجامعات وسوق العمل، وحجم الضغط في المدرسة يؤثر عليه في البيت والأسرة والأبناء، وكان من المفترض أن تكون هناك مبادرة حكومية قبل أن تكون نيابية، لكن الحكومة لم تبادر، وقد عودتنا أن الكوادر لا تأتي إلا بضغط نيابي أو نقابي، ومن بعدها تقدم المعلمون بالكادر.

وقال إننا دفعنا بهذا الاتجاه لأن دور المعلم كبير، وهناك عزوف كبير عن المهنة، وهناك الكثير خرجوا من وزارة التربية أو انتقلوا للعمل الإداري نتيجة أنها مهنة طاردة، مشيرا إلى أهمية دعم هذه الفئة، مشيرا إلى أن الحكومة تقدم حلولا لا تستطيع تطبيقها، فالوزير أقسم انه مع المعلمين في الكادر، وقال في الجلسة: أعطونا مهلة أسبوعين لنقدم شيئا يرضي طموح المعلم، وقلنا له: لن نقبل بأقل من الكادر، وبعد أسبوعين لم نرى شيئا.

وتساءل: كيف تبدلت المواقف من 47 إلى 45 إلى 42 بالنسبة للنواب أثناء التصويت بعد رد الحكومة؟ وقال إن ربط المكافأة بالأداء يجعل مصير المعلمين في يد مدير المدرسة، فهناك من لديهم مزاجية في إقرار الحقوق، وهو أمر مستحيل أن يتم، ونتمنى أن يبتعد الوزير عن هذا المقترح لأنه شعار يطرح لا يطبق على الأرض.

ودعا إلى أن تقوم الجمعية بحملة للجلسة التي ستنعقد وأن يكون لها حشد صحيح تلافيا لأي تكتيك حكومي في ظل هذا المجلس السيئ، ولكن الدور الكبير على الجمعية في المرحلة المقبلة، وبمساعدة النواب، ونقول لكم: اعتبروني أحد أعضاء جمعية المعلمين في الدفاع عن كادرها، وقد وقعنا معهم ميثاقا على الوقوف إلى جانبهم وإقرار مطالبهم، وبالتالي، فإن المعلم يستحق منا أن نكون صوته في قبة عبدالله السالم.

أما النائب مسلم البراك، فقد ذكر أن قضية بهذا العدد تملص منها البعض إرضاء للحكومة ورئيسها فهو مؤشر إلى أن الأمور قد وصلت في المجلس لمنحنى سيئ جدا، مشيرا إلى وجود معلمة واحدة للفيزياء، وأننا حتى الآن لا نستطيع تغطية احتياجنا من المعلمين الكويتيين، وبعد وجود كلية للتربية الأساسية مهمتها صناعة المعلم، فشلت الدولة في توفير هذه التخصصات، متسائلا: في ماذا نجحت الحكومة؟ للأسف الشديد كان هناك مؤشر في فترة من الفترات بأن هناك ضعفا في الفيزياء لطلبة الثانوي، وصار استنفار في البيت الأبيض لأهمية المادة.

ووصف اقتراح الوزير بالهزيل الذي لم يكن ليأتي لولا الفعل وردة الفعل، وهو يهدف إلى إفشال هذا الاقتراح، وهو كلمة حق أريد بها باطل. لافتا إلى أن المعلم معرض للفصل إذا كان تقييمه ضعيفا، وفي أكثر من مرة كانوا يطلبون أن يكون لديهم تقديران «ضعيف» من أجل التحول إلى إداري، لكن بعض المعلمين رفضوا هذا الأسلوب لأنه تشويه للسمعة وسجل المعلم، ومن ثم يتأثر أبناؤه بهذا الأمر، وهم لم يحسبوا حسبة هذه الحكومة الخائبة، والتي وضعت ضمن التقييم أداء التلاميذ، وبدل أن يحولوا المعلمين إلى مبادئ يحولونهم إلى مساحي جوخ للمديرين ورؤساء الأقسام.

وأشاد بالاقتراح الذي قدمته جمعية المعلمين، والذي يؤدي إلى أن يبدع المعلم ويطمئن إلى أن مكافأته لا ترتبط بشخص معين، ففي بعض المؤسسات لا يمكن أن تتوظف إلا بحكم العلاقة والقرابة، وتأتي الحكومة لتجعل أداء المعلم مرتبطا بأشخاص، وهو محاولة لتعطيل القانون والمقترح الذي قدمته الجمعية، مثنيا على دور الجمعية ورئيسها وحرصهم على تفاعلهم ودعمهم إلى أن وصلوا إلى مبتغاهم.

وأضاف: إن الحكومة وجدت ضالتها في رولا ومعصومة وسلوى بالنسبة للامتناع عن تصويت الكادر، وتذرعت النائبات بأنهن اكتشفن أن معلمي الأوقاف سيحصلون على نفس الكادر، رغم أن موظفي الأوقاف 1400 فقط، وبعضهن قال: إن التقرير جاء بشكل مستعجل فلم تكن الرؤية واضحة، ثم بعد 24 ساعة قلن إن السبب هو نفس سبب معلمي التربية الإسلامية «سهوا». فهل يقبل أحد ذلك من هؤلاء النائبات اللاتي يبحثن عن أعذار بعد تلك المواقف، بل إن رولا دشتي قالت: والله أنا «ما بأدر». وقال إن هذه الأعذار هي عذر من لا عذر له، والواضح أن رئيس الوزراء أخجلهن، والمخجل أنهن صوتن على القانون في المداولة الأولى والثانية، وكانت معصومة تعلم أن معلمي الأوقاف ضمن الكادر، وعندما قدمنا الطلب الذي وقع عليه 42 نائبا، وقعت عليه معصومة، فما الذي غير الحال؟